خلاصة الرسالة: موقف الإسلام السياسي من الدولة الوطنية

الباحث: أنمار الدروبي

المشرف: أ.م. د فاخر جاسم

حفزت الأسباب التي أدت إلى انهيار عدد من الدول العربية، بعد الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية، إلى دراسة العوامل التي قادت إلى سرعة انهيار ليس السلطات الحاكمة فحسب، بل أن بعض الدول شهدت انهيار كثرة من مؤسسات الدولة الذي مضى على تشكلها عدة عقود بحيث لم تستطع هذه المؤسسات الدولة التكييف مع الأوضاع الجديدة التي خلقتها الظروف المحلية والإقليمية والدولية التي نتجت عن الحركات الشعبية. إن الظروف التي نشأت تحت تأثير ما يطلق عليه الربيع العربي قد وفرت عوامل مناسبة لعودة تيار الإسلام السياسي إلى واجهة الأحداث في الدول العربية بعد أن خفت دوره خلال السنوات التي سبقت الاحتجاجات والانتفاضات العربية.

لقد حاول الباحث تتبع، تحليل الأسباب التي أدت إلى تصدر تيار الإسلام السياسي، خلال الاحتجاجات والانتفاضات، انطلاقا من دراسة موقف الفكر السلمي، بشكل عام، وموقف تيار الإسلام السياسي من الدولة، بشكل خاص، وكيف أدى هذا الموقف إلى خلق التباسات كثيرة لدى أغلبية المواطنين حول الدولة الوطنية العربية ومدى شرعيتها وسبل التعامل مع هذه الشرعية. ومن أجل التركيز بالدراسة، جرى استعراض مكثف لمفهوم الدولة ونظريات نشوئها ونظرة المفكرين المسلمين لها. كما تم تحليل موقف الجماعات والحركات الإسلامية الفاعلة في تيار الإسلام السياسي من الدولة وكيف تم التعامل معها عندما توفرت الفرصة لبعض الحركات الإسلامية من السيطرة على الدولة من خلال استغلال الشرعية الانتخابية التي توفرت بعد نجاح الانتفاضات الشعبية في إسقاط السلطات في بعض البلدان العربية، كما حصل لجماعة الإخوان المسلمين في مصر وتفرعاتها في عدد من البلدان ومنها حركة النهضة التونسية.

ولكي نستقصى موقف تيار الإسلام السياسي من الدولة الوطنية حددنا إطار البحث زمنيا مع بدايات، القرن العشرين حيث وجد الباحث مقاربة تفرض نفسها بين نشوء هذه الجماعات وتأسيس الدولة الوطنية مع التنويه أن مصطلح الإسلام السياسي أصبح أكثر شيوعا بعد تصدر عدد من حركاته أحداث الربيع العربي وما أنتج من تحولات وتداعيات في عموم الشرق الأوسط. إن الظروف الموضوعية التي أدت إلى تصدر الإسلام السياسي في مشهد الأحداث مع بداية الألفية الثالثة يمكن اختزالها بالفراغ السياسي الذي نتج عنه انهيار الاتحاد السوفيتي والخلل الكبير الذي تسببه في السياسة العالمية وما رافق ذلك من زلزال داخل اليسار الثوري وإحباط آمال الشعوب

في التحرر من اخطبوط الهيمنة الرأسمالية الإمبريالية التي كانت تغذي تيار الإسلام السياسي حركيا وتدعمه ليشكل درعا ضد المد الشيوعي في عموم منطقة الشرق الأوسط من أفغانستان إلى المغرب العربي إضافة إلى دوره في إثارة الصراع الحاد مع التيارين الرئيسيين في البينة السياسية في المجتمعات العربية، أعني بهما التيارين القومي واليساري، الأمر الذي أدى إلى نشوء تناقضات حادة على مستوى الانتماء والهوية في كثير من البلدان العربية.

إن الحقيقة التي يجب عدم إغفالها تتلخص بالطلاق الذي حصل بين أطراف الإسلام السياسي والغرب الرأسمالي بعد انتهاء مهمته في أفغانستان. ولكي ننصف الإسلام ونبرئ ساحته السمحاء فإن الغاية في هذه الدراسة وضع الأشياء في نصابها الصحيح واثبات حقيقة إن تيار الإسلام السياسي لا يمثل إلا نفسه ولا يخرج عن كونه فرقة أو طائفة سياسية تستند إلى أيديولوجية ورؤيا خاصة هدفها السيطرة على سلطة الدولة لتحقيق المصالح الخاصة لها. إن النظرة الواقعية إلى فعالية الإسلام السياسي واستثماره في موازين ومعايير السياسة الدولية لا تقتصر على تيار الإسلام السياسي السني بل تشمل تيار السياسي الشيعي الذي توسع نشاطه مع انتصار الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩م، ونجاحه في مصادرة الثورة لصالح مشروعه السياسي، ليقيم جمهورية إسلامية وفقا لنظرية ولاية الفقيه التوسعية التي عملت على توسيع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط من خلال الأحزاب والحركات السياسية التي تبنت نظرية ولاية الفقيه.

ولغرض تحديد موقف تيار الإسلام السياسي بشقيه السني والشيعي من الدولة الوطنية، فقد عملت، الدراسة على تتبع الأحداث التي تجلى فيها دور الإسلام السياسي ومشاركته في الأحداث السياسية والاجتماعية في الكثير من البلدان العربية والإسلامية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران وكذلك الدور الذي لعبه خلال الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية التي حدثت في عدد من البلدان العربية.

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أجملها بما يلي:

١. الدولة كيان قائم يتجسد في أنماط متعددة ومختلفة في العالم وتجتمع في مجملها على شروط معينة"" تمنحها شرعية وجودها، وهي مساحة جغرافية محددة أو إقليم، شعب متجانس أو أمة متعايشة سويا، نظام يمثل سلطة تحكم الشعب، السيادة بوجود قوة تدافع الأرض وتحمي الشعب.

٢. نشأت الدولة الوطنية في عالمنا العربي تحت وطأة الاحتلال الأجنبي والهيمنة الاستعمارية، وبالأحرى هي من صنيعة الاستعمار في طبيعة تشكيلها ونموذجها وهيكلها الإداري الذي بقي يتناغم مع التجارب البريطانية والفرنسية. كما إن السلطة في نظام هذه الدول بقيت خاضعة وتابعة

للاستعمار رغم الاستقلال الشكلي الذي تعلنه. هذا ما جعل غالبية الأنظمة غير مستقرة ومتناقضة لا تستطيع أن توفق بين مصالح شعوبها ومصالح الدول الاستعمارية التي تتبعها.

٣. نشوء الجماعات والحركات الإسلامية التي تنضوي في إطار الإسلام السياسي يعود إلى أسباب ودوافع متعددة. منها ما يتعلق بفشل السلطات الحاكمة في إقامة حكم رشيد يلبي مصالح المواطنين، خاصة في مجال العدالة الاجتماعية وتلبية الحقوق السياسية، ومنها تنامي عوامل رفض الهيمنة الأجنبية الذي صيغ بسمات دينية على اعتباره الهيمنة والتدخل الغربي في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والإسلامية معاديا لدين الغالبية وأنه عدوان يستهدف سلب الثروات واستعباد الشعوب.

٤. إن سبب الاختلاف وتعدد المناهج السياسية لقوى وأحزاب تيار الإسلام السياسي يعود إلى تعدد المذاهب والطوائف الإسلامية. مما وفر مناخ مناسب لنمو تعدد الرؤية الفكرية والسياسية حتى ضمن أحزاب الإسلام السياسي، التي تنشط في بيئة طائفية واحدة. وقد نتج عن ذلك صراعات حادة سواء بين أطرافه أو مع الأطراف السياسية التي تختلف معه في الرؤيا الفكرية والمنهج السياسي، وقد أدى الحد من قدرة الدولة على ضبط الصراعات الاجتماعية والسياسية إلى ضعفها وانهيارها في فترة الأزمات الحادة، كما حدث خلال الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية الأخيرة.

٥. لقد ساهم موقف المفكرين المسلمين الملتبس من الدولة، الأساس النظري الذي قام عليه موقف التيار الاستلام السياسي المعاصر بشقيه السني والشيعي، حيث اتخذ هذا التيار موقف العداء من الدولة، فالتيار السني نظرا لعدم الاعتراف بشرعيتها أي الدولة لأنها لا تقوم على الشريعة، أما التيار الشيعي فرأى أن الدولة المعاصرة، غير شرعية لأنها لا تقاد من قبل إمام معصوم، وأقام دولة داخل الدولة تتبع للمرجع الشيعي.

٦. إن النتيجة العملية للأفكار السابقة أدت إلى خلق فجوة بين الدولة ومواطنيها، سرعان ما أدت إلى تفككها وانهيارها وقت الأزمات، مثلما حدث في العراق بعد الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م، وكذلك انهيار عدة دول عربية تحت تأثير الاحتجاجات والانتفاضات الشعبية ضد السلطات الاستبدادية.

٧. لقد أدى منهج اللجوء إلى العنف خاصة المسلح منه من قبل كثرة من الحركات والأحزاب التي تنتمي للإسلام السياسي، خلال الاحتجاجات الشعبية العربية الأخيرة إلى نتيجتين، الأولى توفير الظروف لزيادة التدخل الأجنبي الإقليمي والدولي في الشؤون الداخلية للبلدان العربية والثانية، تفكك عدد من الدول كما يحدث في ليبيا وسوريا واليمن.

٨. لقد أثبتت تجربة بعض أطراف الإسلام السياسي في الحكم، بعد الاحتجاجات الشعبية، فشل مشروعه السياسي في بناء دولة تقوم على مفهوم المواطنة الواحدة، قادرة على خلق تنمية اجتماعية توفر حياة كريمة لمواطنيها.